

المهدئات النفسية؛ للقلق ام لحالات الاكتئاب



الدكتور جمال حافظ

رئيس قسم الأمراض العقلية والنفسية
في مستشفى دار العجزة الاسلامية

بعض العلاجات الدوائية
والنفسية الملائمة لها.

حالات القلق

أما بالنسبة لحالة القلق،
فإن الإحصائيات تدل على
نسبة كبيرة بحدود ٦٣٪
(إحصائيات خاصة) ذلك
لعدم توفر إمكانيات مادية
على الصعيد الرسمي لإجراء
إحصائيات رسمية فحالة
القلق وكما عرّفنا عنها هي
إمتداد طبيعي أصلاً لحالة
الوجود الإنساني، فكيف إذا



طراً عليها تغيرات معاكسة غير واضحة المعالم، فيتأثر بها
الإنسان وتزداد نسبة القلق مرتفعة لحد الوقوع بالحالة المرضية. وهنا
يجب تدّخل الطبيب النفسي فقط لعلاج هاتين الحالتين، لأنه
الوحيد الذي يستطيع التعامل مع العلاج النفسي والدوائي، ولكن
المواطن يسارع عادة لمعاينة طبيب الأعصاب (دماغ وجهاز
عصبي دماغي). فهنا يسارع أيضاً الطبيب الى وصف أدوية
المهدئات العصبية دون متابعة المريض بعلاج نفسي (لأن ذلك
ليس من اختصاصه) ويقع المريض مرتهاً لهذه الأدوية إرتهاًناً
جسدياً وإرتهاًناً نفسياً، وتقع الكارثة بزيادة الجرعات حتى الإدمان
عليها من تلقاء المريض بنفسه ودون الرجوع للطبيب.

إن ما يجري في لبنان وخصوصاً خلال السنوات القليلة
الماضية، من حالات خارجة عن القانون، سرعان ما يقرأ في
الصحف بأن الجاني يعاني حالة عصبية وبتناول الأدوية المهدئة.
لا أريد أن أغوص بتفاصيل المرض النفسي بحيث كان المريض
مسؤولاً عن الجرم أم لا. ولكن تعاطي أدوية المهدئات ربما قد
يكون الأداة المشبعة التي تحجب الخوف أحياناً للقيام بعمل ما
خارج عن القانون، لذا فإن هذه المسألة يجب أن تبحث بدقة
من قبل المعنيين حتى لا يصار الى لصق التهمة بالأدوية الموصوفة
من قبل الطبيب وبالحالة المرضية.

أما في القانون فإنه واضح تماماً وصحيح بأن المشرّع اللبناني
لم يجدد او يحدث القانون المتعلق بالمسؤولية للمريض العقلي
والنفسية، ولكنه كان صريحاً بأن المريض العقلي (الجنون المطبق)
الذي قام بحرمه وهو تحت تأثير مرضه (هذيان، هلوسات،
الخ.....) يعتبر غير مسؤول قانونياً، فيوضع في مأوى إحترازي
لحين الشفاء.

في البداية أود أن
أخصص بعض الكلمات
لمغزى العلاجات المهدئة
والعصبية. حتى يومنا هذا
تعطى صفة المرض النفسي
«بالإنهيار العصبي» في
مجتمعنا فالمقصود
بالعصبي أي النفسي، ولكن
المواطن يعجز عن التعبير
لأسباب منها عدم المعرفة،
ومنها لتخفيف الصفة عن
ما يعانيه من أزمة نفسية
كحالة القلق النفسي أم
الإكتئاب. والبعض من

المثقفين يتعاطى مع الأمر كما هو، أي يعبر تماماً عن حالة
الكآبة أم الإكتئاب النفسي كما يشعر بها تماماً.

لذلك وبعد مرور سنوات الحرب الداخلية في لبنان التي
تركت آثاراً سلبية كبيرة في نفوس الناس، أوقع الخوف من تكرار
هذه المأساة الأليمة على الجميع المواطن اللبناني الذي عانى
منها أسير هذه الحالات وأكثرها.

القلق النفسي: «الشعور بالخطر المحدق مجهول المصدر».

فأحياناً نراه يرى المصدر «الوضع الإقليمي» وأحياناً يراه
«الداخلي» أو «الخارجي» وأحياناً أخرى «الاقتصادي» إلى آخره.
إن متابعة المواطن اللبناني لأدق التفاصيل اليومية تجعله
وكأنه لا يستطيع العيش بدون حالة القلق التي أصبحت شبه
ملازمة لحياته اليومية، فلم تعد المصادقية الإنسانية التي تربى
عليها أبائنا وأجدادنا موجودة، فكان نتاج الصراعات الفردية
والاجتماعية والأخلاقية بين أفراد المجتمع اللبناني.

من هنا نلاحظ بأن المجتمع يعيش في حالة غليان ويقظة
من الآخر، وكان الحياة ستنتهي غداً دون بلوغ المتبغى الذاتي
من الاستقرار النفسي له ولعائلته.

لذلك يهيمن القلق النفسي على الفرد طوال الوقت في معظم
حياته اليومية. أما عن الحالات المرضية فهي أصبحت مصتفة
في لبنان من آثار الترسبات السلبية للحرب الداخلية. فنلاحظ
من بعض الإحصائيات الفردية العيادية لدينا بأن ما يقارب الـ
٢٧٪ من الشعب اللبناني يعاني من حالة إكتئاب عصابي وهي
حالة مرضية ليست بالخطرة، لأنها تأتي مع تغيرات سلبية في
حياة الفرد وتلاشى مع تصليح الوضع الخاص له مع توفير

ادوية المهدئات

نعود للتحديث عن أدوية المهدئات: نعم يسمح لأي مواطن بشراء أدوية المهدئات العصبية إذا كان لديه وصفة طبية (حسب آخر قانون صادر عن وزارة الصحة العامة) ولكن هذا القانون كان أعد وأقر لضبط عملية استخدام



المؤثرات العقلية. وأما النتيجة فكانت معاكسة، فلم يضبط من خلال هذا القانون إلا ربما الإحصائيات من خلال تسجيل أسماء الأشخاص من قبل الصيدليات وعناوينهم أيضاً. وهذا مخالف لقانون الآداب الطبية أصلاً لكونه تعدياً على الحرمة الشخصية للفرد ولم يصل الهدف في تخفيف استخدام الأدوية المهدئة. ولكن الأشخاص المدمنين على أدوية المهدئات يلجأون الى عدد من الأطباء يطلب وصفات متعددة (مستوصفات) ويستكملون طلبهم من الأدوية. أما بالنسبة للحل فيجب العمل على حصر وصفة الأدوية المهدئة للطبيب المختص فقط أي الطبيب النفسي. هكذا فعلت عدة دول غربية عندما لاحظت من خلال الإحصائيات بأن ناقوس الخطر قد دق لتعاطي هذه الأدوية مما دفعها الى اللجوء الى هذا القرار. والمرضى اللذين يعانون من حالة الإدمان على الأدوية يمكنهم فك الارتهان النفسي والجسدي لتعاطي أدوية المهدئات عن طريق استشارة الطبيب النفسي والخضوع لبرنامج خاص طبي وعلاجي لهذا الشأن.

إن تناول الأدوية المهدئة مناط بكيفية حدة العلاج ومتطلباته؛ فوحده الطبيب النفسي هو القادر على تحديد فترة العلاج ومراقبة

التحسس عن قرب.

إن المريض الذي يستعمل هذه الأدوية يمكنه الاستمرار بإستعمالها حتى مدى الحياة إذا أرتأ الطبيب المعالج ذلك، وتحت رقابته وإشرافه الطبي ليبقى المريض ضمن النسبة المسموح أخذها وذلك لحاجته إليها.

ونستطيع ترك هذه الأدوية إذا عولج السبب (أمراض نفسية عصبية، إكتئاب قلق، وسواس، خوفاً الخ... من أمراض نفسية).

الادوية المهدئة والجريمة؟

لا يمكننا أبداً إصاق ارتكاب أي عمل إجرامي بتناول الأدوية المهدئة وخصوصاً إذا كان فعلاً الإنسان يعاني من مرض نفسي شديد يحتاج الى دواء. وهنا أود الإشارة الى أن أغلبية الأطباء غير النفسيين يصفون أدوية الأعصاب لمجرد ظهور بعض الأعراض النفسية (إكتئاب) السلبية. ويبدأ مشوار الأدوية وتغييرها لعدة مرات. وهنا يرتهن المريض لهذه الأدوية. إذا الأدوية المخصصة للعلاج ليست هي المسؤولة بتاتا عن إقدام أي كان لإرتكاب عمل إجرامي.

أما اللذين يتناولون المهدئات بهدف طلب النشوة أو المخدر فمن الممكن أن نقول بأنها أي الأدوية وإذا استعملت بكمية كبيرة، يمكنها إضعاف أدراك الشخص وعدم امتلاكه لقدراته العقلية كاملة كردة فعل وليس للفعل نفسه. أي بمعنى آخر، آثار الأدوية المخدرة على الذهن والعقل يمكنها حجب التردد أو الخوف أو ما شابه ذلك لتصبح ردة الفعل على الفعل طبيعية وبدون خلفية ترددية، وسرعان ما نلاحظ وبعد زوال فعل الأدوية من الجسم بأن الجاني يبدأ ضميره بعمل كما في السابق.

تكريم

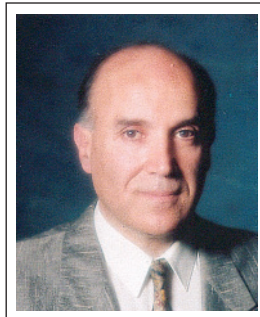
ساركوزي يمنح مهنا وسام جوقة الشرف برتبة ضابط

كما يأتي هذا التكريم ليعبر عن مدى امتنان الحكومة الفرنسية لوجود شخص ذي مبادئ ثابتة في صداقته العميقة لفرنسا.

ويذكر باران أيضاً في رسالته ان التزام مهنا بتطوير بلده، وخصوصاً جنوب لبنان هو نموذجي. ويقول باران أيضاً في الرسالة: «نستذكر جميعاً الشجاعة والديناميكية اللتين تحلّيتن بهما خلال احلك الظروف التي مرّ بها بلدكم بهدف مساعدة المصابين من الحرب.»

الجدير ذكره هنا، ان وسام جوقة الشرف هو ارفع اوسمة التقدير التي تمنح في فرنسا.

واسرة تحرير «الصحة والانسان» التي الدكتور مهنا هو احد اعضاءها تتقدم منه باحرّ واصدق التهاني متمنية له التفوق المستمر في العمل الانساني والنجاح الدائم في مسيرته الاجتماعية التي يفتخر بها كل لبنان.



للمرة الثانية تكّرم فرنسا رئيس مؤسسة عامل الدكتور كامل مهنا بمنحه وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط. فبعد وسام من الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران عام ١٩٩٥ برتبة فارس، منحه الرئيس نيكولا ساركوزي وساماً من رتبة ضابط بموجب مرسوم صادر في ٨ تموز الفائت، وذلك بناء على اقتراح من وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير.

وكان السفير الفرنسي في لبنان اندريه باران قد ابلغ الدكتور مهنا عن هذه الالتفاتة الفرنسية

الكريمة بموجب رسالة. وأشار باران في رسالته الى: ان هذا التكريم يأتي تقديراً لعمل مهنا في المجالين الانساني والوطني، مقدماً أخلص تهانيه، ومعتبراً ان الترقية تمثل مكافأة لتميّزه وجهوده المستمرة الهادفة الى تعزيز العلاقات الفرنسية اللبنانية.